

الفصل الرابع

اتجاهات الصفوة المصرية المتعلمة

نحو ظواهر الزعامة السياسية

(بحث ميداني)

تمهيد :

المبحث الأول :

الصفوة المتعلمة : الماهية والسمات .

المبحث الثاني :

ماهية الزعيم السياسي ومقومات الزعامة السياسية بمقارنتها بالحاكم
أو رئيس الدولة وأبرز الزعامات السياسية المصرية .

المبحث الثالث :

الزعامات السياسية وحاجة المجتمعات إليها .

المبحث الرابع :

التاريخ السياسي للمجتمع المصري بين تآلق الزعامات السياسية
وأغول نجمها .

استنتاجات ومناقشة عامة .

تمهيد

قد لا تكتمل صورة الزعامة السياسية المصرية ، اذا ما تحددت ملامح هذه الصورة وأبعادها بمبعدة عن الانسان المصرى ، ذلك الانسان الذى ينبغى أن يكون له دور فى كل أمر من أمور حياته ، ومنها الاسهام فى صياغة ملامح رعامته السياسية ، والمشاركة فى تعيين الأبعاد البنائية والشخصية لحكامه كما يتمنى أن يكونوا عليه .

فالفصل الراهن يعد حلقة من عدة حلقات تستهدف تقديم صورة الزعيم السياسى كما يتصوره الانسان المصرى ، من حيث سماته ومقوماته وظروف اذيقاقه والفروق التى تميزه عن الصفوات الأخرى كالحكام وعلاقة الزعامة بالحزبية .. الى آخر تلك القضايا المرتبطة بظاهرة الزعامة السياسية .

والانسان المصرى بحكم انتمائه الى هذا المجتمع ذى المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتباينة، انسان متعدد الأبعاد، متباين الاتجاهات، متباين انتماءاته الاجتماعية ومستوياته التعليمية والثقافية ، لذلك ينبغى أن يكون تعاملنا مع الانسان المصرى لا باعتباره انسانا ذا بعد اجتماعى وثقافى واحد وإنما باعتباره مجموعه من الفئات الاجتماعية والثقافية التى تكون فى مجملها الصيغة البنائية للانسان المصرى .

وتتعدد الفئات الاجتماعية للانسان المصرى تتعدد اهتماماته ومن ثم لتجاهاته ازاء قضايا مجتمعه وظواهره المختلفة ، ومنها ظاهرة الزعامة السياسية التى تهدف الى الكشف عن تصورات هذا الانسان عنها وإلى أى حد تتسم هذه التصورات بالاتساق أو التباين ، ثم الى أى حد تتسق تصورات الفئة الواحدة عن ذات الظاهرة ؟ ثم ما تفسير هذا التماثل أو ذلك الاختلاف ؟ .

ولسوف يقصر هذا الفصل ، وهو الأخير من هذا المؤلف ، اهتمامه على

التعرف على اتجاهات أحد الفئات الاجتماعية المصرية عن ظاهرة الزعامة السياسية المصرية ، وأعنى بها فئة الصفوة المتعلمة ، والتي نعنى بها أساتذة الجامعة بتخصصاتهم المختلفة ، فضلا عن المعيينين والمدرسين المساعدين باعتبارهم النخبة المتميزة تعليميا (ولا أقول ثقافيا ، لأن قضية الثقافة ، قضية شائكة حيث تتعدد فيها الآراء والاتجاهات وتتباين آراءها وجهات النظر والتصورات المختلفة ، بحيث يصبح مفهوم المثقف أمرا غير يسير ، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن المثقف ذا ماهية متميزة غير المتعلم الذى لا يكون بالضرورة مثقفا ... الخ) والذى أهلهم تميزهم التعليمى هذا الى قيادة حركة التعليم فى المجتمع والتي يقف على قممتها التعليم الجامعى .

فلا شك أن للصفوة المتعلمة تصوراتها واتجاهاتها الخاصة إزاء العديد من القضايا والظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرة الزعامة السياسية . والسؤال هنا هل انعكس هذا التميز التعليمى لهذه الصفوة على تصوراتها لظاهرة الزعامة السياسية ، بحيث تتميز - أيضا - اتجاهاتها وتصوراتها عن هذه الظاهرة ؟ وهل انتماء هذه الصفوة الى فئة اجتماعية تكاد أن تكون متماثلة ، يفرز بالضرورة تماثلا فى اتجاهاتهم وتصوراتهم عن القضية موضوع الدراسة ؟ ثم هل نستطيع من واقع هذه الاتجاهات والتصورات أن نكشف عن طبيعة الوعي السياسى لهذه الفئة وعن مدى ما يمكن أن تسهم به فى تحديد معالم المستقبل السياسى للمجتمع المصرى ؟ .

والدراسة بطبيعتها استطلاعية يبلغ حجم عينتها ثمان وخمسون فردا من الصفوة المتعلمة ، اعتمدنا فى الكشف عن تصوراتها واتجاهاتها نحو الزعامة السياسية على اختبار Questionnaire يتكون من تسعة عشر سؤالاً يتضمن ثلاثة أسئلة عن الخصائص العامة للصفوة كالمسن والمؤهل العلمى والوظيفة ، بينما تكشف الاسئلة من الرابع الى التاسع عشر عن تصورات الصفوة واتجاهاتها عن ظاهرة الزعامة السياسية من حيث ماهية الزعيم السياسى وصفاته وابرز الزعامات السياسية التى تنطبق عليها مقومات الزعامة ، والتمايزات القائمة بين كل من الزعيم السياسى ورئيس الدولة كما يتصورها الانسان المصرى .

ثم تتابع الأسئلة حيث نكشف من السؤال العاشر حتى السؤال التاسع عشر عن بعض القضايا المرتبطة بظاهرة الزعامة السياسية من حيث تصوراتهم عن الوقت الذى يشعر فيه المجتمع أنه فى حاجة الى الزعيم السياسى والعلاقة بين الزعامة السياسية والرئاسة الحزبية ، وأكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا بالزعامات السياسية وخلوا منها ، وعلاقة الزعامة السياسية بالنزعتين الاوتوقراطية والديمقراطية .

المبحث الأول

الصفوة المتعلمة : الماهية والسمات

(١)

في محاولة لرصد الوضعية الخاصة بسمات عينة الدراسة والتي حددناها في ثلاث محاور أساسية هي السن والمؤهل والوظيفة أو المهنة نلاحظ تركزا شديدا بالنسبة لحوار السن في الفئة من ثلاثين عاما فأكثر (٥٠ %) ، بينما تأتي فئة (أقل من ثلاثين عاما) في المرتبة الثانية (٣١ %) ، ثم تتدرج الفئات من فئة أربعين عاما فأكثر (١٦ %) ثم فئة خمسين عاما فأكثر (٣ %) . الجدول رقم « ١ » .

ولعل الأرقام السابقة تكشف عن ميل عينة الدراسة الى الفئة العمرية الشابة (ثلاثين عاما فأكثر) ، وهو الأمر الذي يثير تساؤلا عن مدى انعكاس هذا الوضع الشبابي على اتجاهات تلك الفئة نحو ظاهرة الزعامة السياسية؟ ودلالة هذا الانعكاس على مقومات الزعامة السياسية كما تتصورها هذه الفئة ، باعتبارها فئة واحدة ، تمثل جيلا قد يتوقع منه اسهاما حضاريا وسياسيا بالنسبة للمستقبل السياسي للمجتمع المصري ؟

الجدول رقم (١)
توزيع أفراد العينة وفقا للسن(*)

السن	العدد	%
أقل من ٣٠ عاما	٧١	٣١
٣٠ عاما فأكثر	٢٩	٥٠
٤٠ عاما فأكثر	٩	١٦
٥٠ عاما فأكثر	٢	٣
الإجمالي	٥٨	١٠٠

(*) قام الزميل الصديق الدكتور سالم عبد العزيز محمود مدرس علم الاجتماع بجامعة

(٢)

وتتبلور الخصائص المميزة لعينة الدراسة في الوضعية التعليمية لأفراد هذه العينة حيث يكشف الجدول رقم (٢) عن هذه الوضعية من خلال طبيعة المؤهلات العلمية الحاصلين عليها ، حيث تتركز غالبية أفراد العينة في فئة الحاصلين على درجات الدكتوراة في الآداب والعلوم (٣٣٪) تليها فئة الحاصلين على درجة الماجستير في الآداب والعلوم (٣١٪) ثم هؤلاء الحاصلون على درجة الليسانس في الآداب (٢٢٪) ، وأخيرا فئة الحاصلين على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية أو بكالوريوس من كليات التربية تخصص علوم (١٤٪) (الجدول رقم ٢) .

وقد يثير هذا الثقل العلمى لعينة الدراسة تساؤلا حول طبيعة الاتجاهات المتوقعة ازاء ظاهرة الزعامة السياسية من قبل هذه الكوكبة المتميزة من النخبة المتعلمة ، بمعنى هل يمكن نحتبر أن لهذا الثقل العلمى دلالتة الفكرية ، والتي يمكن أن تنعكس على تصورات هذه الصفوة واتجاهاتها نحو ظاهرة الزعامة السياسية وما يرتبط بها من قضايا أخرى ؟ .

الجدول رقم (٢)
توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل الدراسى

المؤهل الدراسى	عدد	%
دكتوراه فى الآداب والعلوم	١٩	٣٣
ماجستير فى الآداب والعلوم	١٨	٣١
ليسانس فى الآداب	١٣	٢٢
بكالوريوس خدمة اجتماعية وبكالوريوس علوم من كليات التربية	٨	١٤
الاجمالى	٥٨	١٠٠

الازهر - فرع للبنات - كلية الدراسات الانسانية بتفريغ استجابات الباحثين وجداولتها واستخراج النسب المئوية لها . فله شكرى وتقديرى على حسن تعاونه وعظيم اسهامه .

(٣)

أما الوضعية الوظيفية أو المهنية لعينة البحث فيكشف عنها الجدول رقم (٣) ، حيث تنحصر هذه الوضعية بين ثلاث متغيرات أو أوضاع وظيفية هي : المعيد (٣٦ ٪) ، مدرس مساعد (٣١ ٪) مدرس جامعي (٢٨ ٪) بينما تتضاعل النسب المئوية عند وظائف أستاذ (٣ ٪) وأستاذ مساعد (٢ ٪) مما يدل أيضا على ميل عينة البحث الى الفئة العمرية الشابة ولعل هذا يتسق والجدول رقم (١) والخاص بتوزيع أفراد العينة وفقا للسنة .

الجدول رقم (٣)

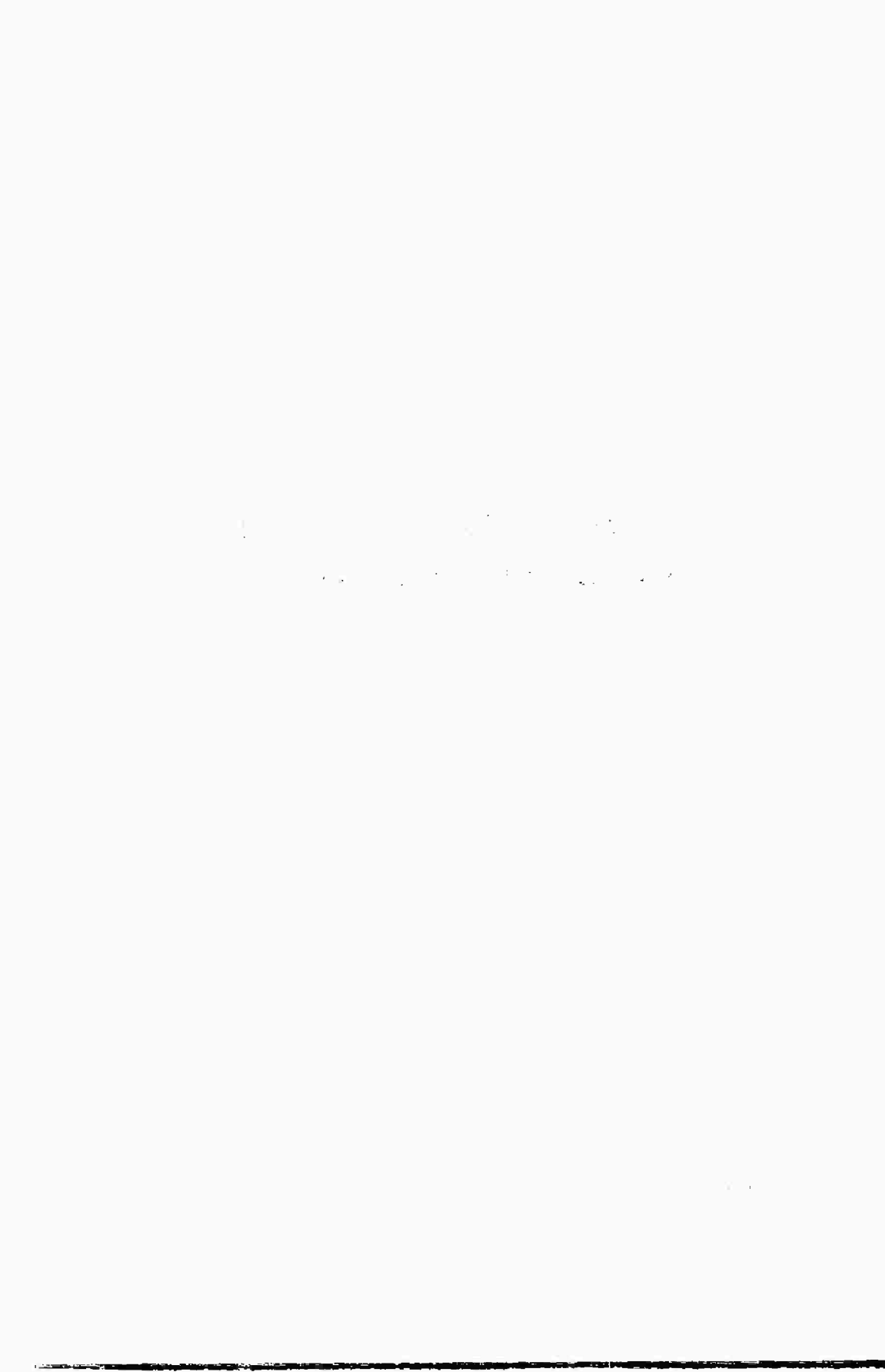
توزيع أفراد العينة وفقا للوضعية الوظيفية أو المهنية

الوضعية الوظيفية	عدد	٪
معيد	٢١	٣٦
مدرس مساعد	١٨	٣١
مدرس جامعي	١٦	٢٨
أستاذ مساعد	١	٢
أستاذ	٢	٣
الاجمالي	٥٨	١٠٠

والجداول الثلاثة السابقة وإن كانت لا تعطي صورة كاملة عن ملامح عينة الدراسة إلا أنها تكشف عن وضعية تعليمية خاصة تمثلها تلك الصفوة المتميزة في المجتمع التي تهدف الى التعرف على اتجاهاتها نحو الزعامة السياسية المصرية وذلك توطئة لمقارنتها باتجاهات بعض الفئات الاجتماعية الأخرى في دراسات مستقبلية كشفا عن مظاهر التماثل أو الاختلاف بين اتجاهات الفئات المختلفة ، حتى نستطيع أن نخرج (بتصور عام) عن ماهية للزعامة السياسية كما بتصورها بعض قطاعات المجتمع المصري .

المبحث الثاني

ماهية الزعيم السياسى ومقومات الزعامة السياسية
في مقارنتها بالحاكم أو رئيس الدولة وأبرز الزعامات
السياسية المصرية



في محاولة للكشف عن ماهية الزعيم السياسى ومقومات الزعامة السياسية فيما تتصور فئة الصفوة المتعلمة تلاحظ الحراسة أن هناك اتجاها غالبا للربط بين التعبير عن الشعب أو التعبير عن الاغلبية والتضحية من أجل الجماهير واعتبارها الاطار المرجعى للزعيم وبين مقومات الزعامة .

فمعنى ذلك أن الاتجاه العام لهذه الفئة يرى أن الجماهير أو الشعوب هي المحور الاساسى الذى تدور من حوله الزعامة ، كما أنها تعد فى الآن نفسه من أبرز المقومات التى تحدد ماهيته وتعين أبرز صفاته .

والحقيقة أن محاولة ايجاد علاقة بين مقومات الزعامة وصلتها بالشعب يكشف عن حقيقة هامة ، وهي أنه فضلا عن وعى هذه الفئة بدور الجماهير فى اصفاء صفة الشرعية (الجماهيرية) على الزعامات ، فإنه من العسير حقيقة ان تعمل الزعامات بمعزل عن الشعب ، ومن غير العلمى أن تدرس ظاهرة الزعامة فى غيبة علاقتها الجدلية بالجماهير التى تعد أهم المصادر الهامة التى تستقى منها الزعامات قوتها .

والجدول رقم (٤) يكشف عن تلك الحقيقة حيث تتدرج صفات الزعيم السياسى كما تتصورها الصفوة المتعلمة فى التعبير أولا عن الاغلبية (١٩٣٪) والرجوع الى الجماهير والتأثير عليها وتحريكها (١٩٣٪) ثم التضحية من أجل الشعب (١٩٣٪) .

وتتوالى الصفات بعد ذلك حيث تبرز القدرة القيادية وحسن اتخاذ القرارات (١٣٦٪) ، ثم الفكر التقدمى والاحاطة بالسياق التاريخى للمجتمع (١٠٣٪) ، ثم تطبيق الديمقراطية كاسلوب والشورى كمنهج (٨٪) والحكم بالعدل (٤٥٪) والقدوة الحسنة (٢٣٪) ثم أخيرا وضوح الرؤية السياسية والنظرة المستقبلية (١١٪) .

ونلاحظ فى الاتجاهات السابقة أن قضية الفكر التقدمى والوعى

بالسياق التاريخي للمجتمع والقدرة على القيادة واتخاذ القرارات الحاسمة كانت من أبرز السمات التي تلت سمة (التعبير عن الاغلبية أو التعبير عن الشعب) وهي اتجاهات لا شك أنها تعكس وعيا واضحا بضرورة أن يكون للزعيم السياسي رؤية وفكرا غير تقليدي ، فضلا عن الحس التاريخي والوعي بالخلفية السلفية للمجتمع باعتبارها من مقومات ضمان نجاح الزعامات السياسية .

أما المنهج الديمقراطي والشورى كأسلوب يميز الزعامات السياسية أو ينبغي أن يميزها فلقد كان أحد الاتجاهات اللانته لدى هذه الصفوة ، وذلك انطلاقا من مقولة أساسية كانت محل خلاف بين الباحثين والعلماء وهي هل الزعامة السياسية ينبغي أن تتحلى بالديمقراطية أو الشورى كأسلوب للزعامة أو للقيادة . أم ينبغي أن يستأثر الزعيم بالرأى ؟ فالواضح إذن أن الصفوة المتعلمة محور هذه الدراسة يرى بعض أعضائها أن الديمقراطية ينبغي أن تكون سمة أساسية وأحد المقومات الرئيسية التي لا تستقيم الزعامة السياسية بدونها ، وهو تصور ناضج على أساس أن الزعامة السياسية التي نعمل في غيبة الرأى الآخر قد يعرضها كثيرا للزلل ولعديد من الأخطاء ، بعكس الأسلوب الديمقراطي الذي يتيح للزعيم آفاقا أوسع ورؤية أكثر وضوحا وقدرة على معالجة القضايا بكفاءة وحكمة قد لا تتوفر كثيرا إذا ما استأثر الزعيم بالرأى أو أثر المردية في القيادة .

الجدول رقم (٤)

ماهية الزعيم السياسى فى تصور أفراد العينة

صفات الزعيم السياسى	عدد الاستجابات*	%
الذى يطبق الديمقراطية والشورى	٧	٨ر٠
التعبير عن الاغلبية	١٧	١٩ر٣
القُدوة	٢	٢ر٣
القدرة القيادية وحسن اتخاذ القرارات	١٢	١٣ر٦
الرجوع للجماهير والتأثير عليها وتحريكها	١٧	١٩ر٣
الحكم بالعدل	٤	٤ر٥
وضوح الرؤية السياسية والنظرة المستقبلية	١	١ر١
التضحية من أجل الشعب	١٧	١٩ر٣
الفكر التقدمى والاحاطة بالسياق التاريخى	٩	١٠ر٣
غير مبين	٢	٢ر٣
اجمالى عدد الاستجابات	٨٨	١٠٠ر٠

(٢)

وتتكامل ماهية الزعيم السياسى فيما يفصح عنه الجدول رقم (٥)
فى الكشف عن الصفات التى لو أفتردها الزعيم السياسى يفتقد أهم مقومات
الزعامة السياسية ، وتكاد استجابات هذا الموقف تنسج الى حد كبير مع
استجابات الموقف السابق (الجدول رقم ٤) حيث نلاحظ ان عنصر الصدق
مع الجماهير والتعبير عن مشاكلهم قد حظى باهتمامات غالبية أفراد العينة
(١٨ ٪) ، وهذا يتماثل مع الاستجابات الخاصة بتحديد ماهية الزعامة
السياسية والتى ركزت على التفاعل مع الجماهير والتعبير عنهم (١٩ر٣ ٪)
(الجدول رقم ٤) .

(*) تدخل هذه الاستجابات فى نطاق الاستجابات متعددة الاجابات Multi - answers

كذلك من مؤشرات التماثل بين الموقف السابق (الجدول رقم ٤) والموقف الحالي (الجدول رقم ٥) أن هناك اتجاها يكاد يكون غالبا على اعتبار أن الديمقراطية والشورى من أهم الصفات التي لو افترضنا الزعيم يكون قد افترض أهم مقومات الزعامة، ولعل هذا يذكرنا بمجموعة الاستجابات السابقة والخاصة بوضعية الشورى والديمقراطية كأبرز مقومات الزعامة (٨٪) - (الجدول رقم ٤) .

ثم تتابع الاستجابات بعد ذلك بحيث تاتي صفات القدرة على اتخاذ القرارات (١٤٫٧٪) والعدل والوطنية (١٣٫٢٪) ، ثم الحكمة والخبرة السياسية (٧٫٣٪) . ٠٠ النخ آخر الاستجابات أو الصفات التي يرى المحبون أنها لو افترضت في الزعيم السياسي يكون قد افترض أهم مقومات زعامته .

الجدول رقم (٥)

اتجاهات أفراد العينة نحو الصفات التي أو افترضها الزعيم
يكون قد افترض أهم مقومات الزعامة

الصفة المفترضة	عدد الاستجابات	%
الصدق مع الجماهير والتعبير عن مشاكلهم	١٩	٢٨
الديمقراطية والشورى	١٢	١٧٫٦
العدل والوطنية	٩	١٣٫٢
الايمان بالله	٣	٤٫٤
القدرة على اتخاذ القرارات	١٠	١٤٫٧
الاعتناء بمبادئه	٣	٤٫٤
قوة الشخصية	٢	٣٫٠
الوعي بالتيارات السياسية والاجتماعية	٣	٤٫٤
الرؤية المستقبلية	٢	٣٫٠
اجمالي عدد الاستجابات	٦٨	١٠٠

(٣)

واللافت في بعض الصفات السابقة أن هناك صفتين - وإن كانتا لم تحظيا باهتمام الكثيرين - لهما دلالة هامة الأولى قوة الشخصية والثانية الرؤية المستقبلية . الأولى تذكرنا بصورة مباشرة بالسمات الكازرمية للزعيم والصفات الإلهامية له ، وهو أمر يؤكد حقيقة هامة هي أنه من العسير تأسيس بناء زعامي متكامل في غيبة بعض السمات الذاتية للزعيم والتي أشارت إليها الاتجاهات الراهنة تحت اسم « قوة الشخصية » .

أما السمة اللافتة الثانية وأعنى بها الرؤية المستقبلية فتكشف عن وعى ناضج بحقيقة الملامح الزعامية ، لأنه - فيما نتصور - لا يمكن أن تقوم زعامة سياسية حقيقية دون أن يكون لديها قدرة خاصة على استشراف ملامح المستقبل والتنبؤ الواعي بحركة المجتمع في المستقبل كنتيجة للاستقراء الجيد لديناميات الواقع الاجتماعي والسياسي ، الأمر الذي يمكنه من وضع خطته وتعيين ملامح سياساته في المستقبل .

رلعل سمة القدرة على التنبؤ تعد من بين ملامح أو مؤشرات التمييز بين الزعامات السياسية المستنيرة والواعية وبالتالي الناجحة ، وبين الزعامات السياسية محدودة القدرات والتي يشك دائما في كفاءتها الزعامية وبمدى امكانياتها على تحقيق انجازات مستقبلية للمجتمع ، وإنما تصبح قدراتها محدودة في مدى ما يمكن تحقيقه في اللحظة الراهنة .

(٤)

ويطالعنا الجدول رقم (٦) باتجاهات أعضاء الصفوة المتعلمة نحو الزعامات السياسية السابقة والتي تنطبق عليها - فيما يتصور أعضاء هذه الصفوة - صفات الزعامة السياسية ومقوماتها الأساسية .

ويتربع مصطفى كامل (٢٥٢٪) على قمة الشخصيات التاريخية المصرية التي حظيت بأكبر نسبة من الاختيارات على اعتبار أنها تمثل الزعامة السياسية المصرية التي يمكن أن تنطبق عليها مقومات الزعامة السياسية ، الحقيقية في حين احتل سعد زغول المرتبة الثانية (٢٠٣٪) من تلك الاختيارات ،

بينما احتل جمال عبد الناصر المرتبة الثالثة (١٧٥٪) ، يليه أحمد عرابي في المرتبة الرابعة (١١٢٪) .

ثم تتابع الشخصيات بعد ذلك بين مصطفى النحاس (٥٪) ومحمد فريد (٤١٪) ومحمد علي مؤسس مصر الحديثة (٢٨٪) وعمر مكرم (١٤٪) (الجدول رقم ٦) .

ولعل محاولة استقراء دلالة هذه الاختيارات يكشف عن عدد من الحقائق يمكن ايجازها فيما يلي :

١ - أن غالبية الشخصيات الزعامية التي نالت أعلى الاختيارات من الزعامات التي جمعت بين أمرين السمات الكارزمية الإلهامية من جهة وحب الشعب من جهة أخرى .

٢ - كما تكشف تلك الاختيارات عن أن الشخصيات التي نالت أعلى الاختيارات ، كانت من الزعامات السياسية المصرية التي ظهرت من خلال ثورات أو أزمات سياسية معينة .

٣ - كانت أقل الشخصيات حصولا على اختيارات أفراد العينة هي إحسن (٧٪) وعبد الله الشرفاوى (٧٪) ومحمد كريم (٧٪) وظلعت حرب (٧٪) وعدلى يكن (٧٪) وأحمد ماهر (٧٪) .

٤ - وصلت عدد الاستجابات التي لا ترى أن في التاريخ السياسى المصرى أى شخصية يمكن أن تنطبق عليها مقومات الزعامة السياسية الى ثمانىة استجابات بنسبة ٥٧٪ ، بينما أشار مبحوث واحد (٧٪) أنه لا يعرف على وجه الدقة أى من الزعامات المصرية التي يمكن أن تنطبق عليها مقومات الزعامة السياسية الحقيقية .

٥ - مالت غالبية الاختيارات الى الزعامات التاريخية القبطيلية كمصطفى كامل وسعد زغلول وأحمد عرابي والتي جمعت بين فترات تاريخية مختلفة وإن لم تظهر حجم الاختيارات بحجم البعد الزمنى الذى ظهرت من خلاله كل زعامة من الزعامات السابقة .

٦ - بروز بعض الزعامات غير السياسية كطلعت حرب (٧٪) رغم انتمائه أساسا الى رواد الحركة الاقتصادية في مصر .

٧ - نال محمد على مؤسس مصر الحديثة أربع اختبارات باعتباره أحد الزعامات السياسية المصرية ، ورغم تحفظنا على هذه الاختيارات إلا أنها تكشف عن مدى الوعي بالدور الذى قام به محمد على (٢٨٪) بالنسبة لتأسيس مصر الحديثة رغم العديد من الأخطاء والمثالب التى شابت تجربته .

الجدول رقم (٦)

الشخصيات السياسية المصرية السابقة التى يمكن أن تنطبق عليها صفات الزعيم السياسى

الاستجابات عدد	%	الشخصيات المصرية السابقة	الترتيب
٣٦	٢٥.٢	مصطفى كامل	١
٢٩	٢٠.٣	سعيد زغلول	٢
٢٥	١٧.٥	جمال عبد الناصر	٣
١٦	١١.٢	أحمد عرابى	٤
٧	٥.٠	مصطفى النحاس	٥
٦	٤.١	محمد فريد	٦
٤	٢.٨	صلاح الدين الأيووبى (رغم عدم مصريته)	٧
٤	٢.٨	محمد على (رغم عدم مصريته)	٨
٢	١.٤	ميناء	٩
٢	١.٤	أخواتون	١٠
٢	١.٤	عمر مكرم	١١
١	٠.٧	أحمدس	١٢
١	٠.٧	عبد الله الشوقاوى	١٣
١	٠.٧	محمد كريم	١٤
١	٠.٧	طلعت حرب	١٥
١	٠.٧	عدلى يكن	١٦
١	١.٤	أحمد ماهر	١٧
٨	٥.٧	لا يوجد	
١	٠.٧	لا يعرف	
١٤٨	١٠٠.٠	إجمالى عدد الاستجابات	

وإذا كنا قد اشرنا في الجدول رقم (٦) الى أن غالبية الاختبارات الخاصة بالزعامات السياسية السابقة قد دارت حول الزعامات ذات الصفات الكارزمية وذات البعد الجماهيري ، فإن الجدول رقم (٧) يؤكد هذا الاستنتاج حيث تذهب ١٤٣٪ من اجمالى استجابات هذا الموقف الخاص بتحديد أسباب اختيار هذه الشخصيات دون غيرها الى أن لهذه الشخصيات صفات خاصة وإمكانيات شخصية لا تتوفر في غيرها هي التي أهلتها للزعامة ولقيادة حركة الجماهير ، ولعل هذا يتسق مع اختيارات الجدول (٦) .

أما البعد المجتمعي والجماهيري كأحد أسباب الاختيار فيتكشف من خلال مجموعة الاسباب التي أبداهها أعضاء هذه الصفوة كتبريرات لاختيار الشخصيات السابقة (الجدول رقم ٦) باعتبارها من أبرز الزعامات السياسية المصرية . وأهم تلك الأسباب التي تفصح عن البعد المجتمعي والجماهيري الأسباب التي نرى أن في التعبير عن واقع المجتمع كان من أهم مقومات تخلق هذه الزعامات وبالتالي نعد من أقوى أسباب الاختيار (١١١٪) ، تليها الوقوف بجوار الشعب ومساندته وسط ظروف أو أزمات سياسية أو اقتصادية قاسية (٩٥٪) ، ثم أن هذه الشخصيات كان لديها القدرة على تحريك الجماهير والتأثير فيها (٩٥٪) ، كما أنها كانت تملك قدرا عاليا من الوعي بالتاريخ السياسي للمجتمع المصري (٨٠٪) .

ثم تتوالى أسباب الاختيار ومبرراته بعد ذلك حيث نلاحظ أن هناك أسبابا اقتصادية وتنضج من الترتيب التنازلي لهذه الأسباب حيث حصلت الأسباب الخاصة ببناء الاقتصاد وتوفير لقمة العيش (٦٣٪) على المرتبة السابعة ، كذلك الأسباب الخاصة بحق الشعب في حياة كريمة تقيمة من القيم التي كانت تؤمن بها تلك الزعامات (٦٣٪) .

أما الشورى والديمقراطية كأحد الأسباب التي تكمن وراء اختيار افراد العينة لهذه الشخصيات كزعامات السياسية فقد حصلت على أربع استجابات بنسبة (٦٣٪) .

ورغم أن التحقق من مدى توفر عنصرى الشورى والديمقراطية في البناء الزعامى للشخصيات السابقة أمر غير متفق عليه بين المؤرخين وراصدى حركة

تاريخ المجتمع المصرى ، الا أنه من المؤكد أنه قد اختلط الأمر على بعض أفراد العينة بحيث أنهم لم يدركوا الفرق بين أسباب اختيارهم لهذه الشخصيات كموقف أو سؤال محدد وبين مقومات الزعامة السياسية كما يتصورونها اللهم الا اذا كانوا بالفعل يرون أن الزعامات السابقة التى اختارونها كانت تتحلّى بالشورى وبتخاذ الديمقراطية كأسلوب للزعامة وهو الأمر المختلف عليه بين المؤرخين جميعهم لا سيما بالنسبة لكل من سعد زغلول وقبلة أحمد عرابى وبعده جمال عبد الناصر ، وقبل هؤلاء محمد على مؤسس مصر الحديثة .

الجدول رقم (٧)

أسباب اختيار شخصيات الجدول رقم (٦)

عدد	%	أسباب الاختيار
٩	١٤ر٣	صفات خاصه وامكانيات شخصية غير متوفرة في غيرها
٧	١١ر١	التعبير عن واقع المجتمع
٤	٦ر٣	الايمان بحق الشعب في حياة كريمة
٤	٦ر٣	الشورى والديموقراطية
٤	٦ر٣	تغيير مجرى التاريخ
٣	٤ر٨	التفانى في حب الوطن
٤	٦ر٣	بناء الاقتصاد وتوفير لقمة العيش
٦	٩ر٥	الوقوف بجوار الشعب وسط الازمات والظروف القاسية
٥	٨ر٠	الوعى بالتاريخ السياسى للمجتمع المصرى
١	١ر٧	احساس ذاتى
٢	٣ر١	لعظيم أعمالهم غير المنكورة
١	١ر٧	قدرتهم على فهم الشخصية المصرية
٢	٣ر١	اتصافهم بالعدل
٥	٨ر٠	غير مبين
٦٣	١٠٠	اجمالى الاستجابات

(٦)

وفي نطاق البحث عن أسباب تخلق الزعامة السياسية لا سيما من حيث الدور الذى تلعبه كل من الموهبة الخاصة والظروف الموضوعية للمجتمع أو كلاهما معا في خلق تلك الزعامة ، يكشف لنا الجدول رقم (٨) عن

ثلاثة اتجاهات أساسية هي أن ٣٩٪ من إجمالي عدد العينة يرى أن الزعامة محض موهبة خاصة ، بينما يرى ١٥٣٪ أنه يمكن لأي شخص عادي بصرف النظر عن قدراته أو كفاءاته الخاصة (أن يكون زعيما سياسيا لو أتيحت له الفرصة المناسبة أو لو كانت الظروف الموضوعية للمجتمع تسمح لهؤلاء الأفراد أن يأخذوا دورهم الزعامي في المجتمع .

وما بين هذين الانجاهين يظهر اتجاه ثالث يرى أن الزعامة السياسية كظاهرة مجتمعية ليست وليدة عامل متفرد واحد بل هي مزيج من الموهبة الخاصة وعوامل مجتمعية متميزة أو هي نتاج لقدرات وكفاءات متميزة تفاعلت وامتزجت بمجموعة من السمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع (٤٤٤٪) .

والرؤية الثالثة ترى أن الزعامة السياسية هي نتاج للعلاقة الجدلية بين مواهب الزعيم والوضعية البنائية للمجتمع وأن الموهبة وحدها لا تخلق الزعيم ، كما أن الظروف الموضوعية للمجتمع لا تكفي وحدها لانبثاق الصفات ذات التحرات الزعامية أو القيادية ، فالزعامة إذن هي مزيج بين هذه وتلك .

ولعل هذا يذكرنا بما ذهب اليه السير رايت ميلز Mills من أن تفسير نشأة الصفات في المجتمع ينبغي أن يكون في ضوء السياق الاجتماعي للمجتمع ، أو من خلال الوضعية البنائية لهذا المجتمع .

ومن المؤكد أن هذه الاستنتاجات تتسق الى كبير مع مجموعة النتائج التي أمكننا استخلاصها من الجداول أرقام ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ والتي كشفت عن تحديد لماهية الزعامة السياسية وقفت فيه الموهبة الخاصة على قمة المقومات التي لا تستقيم الزعامة السياسية بدونها ، كما كشفت في الآن نفسه عن جدلية العلاقة بين الزعامة السياسية والجماهير من ناحية والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع من ناحية أخرى .

كما يلاحظ بالنسبة للجدول رقم (٧) أنه من بين اسباب اختيار بعض الشخصيات التاريخية المصرية كزعامات سياسية هو ما توفر لديهم من مواهب وقدرات خاصة وكفاءات أو قدرات متميزة (١٤٣٪) وهو ما يؤكد الدور الكارزمي للزعيم من جهة ويكشف عن أن الالهامية الزعامية تقف على قمة الصفات التي تتصور الصفوة المتعلمة أنها من المقومات الأساسية للزعامة

السياسية ، وهو الأمر الذى أنصحت عنه الاتجاهات التى كشف عنها الجدول رقم (٨) .

الجدول رقم (٨)

اتجاهات أفراد العينة نحو عوامل تخلق الزعامة السياسية

عوامل تخلق الزعامة السياسية	عدد	%
موهبته أو قدرات خاصة	٢٣	٣٩ر٠
الظروف الموصوبة للمجتمع بصرف النظر عن الموهبة أو القدرة الخاصة	٩	١٥ر٣
الموهبة فى امتزاجها بالظروف	٢٦	٤٥ر٧
الاجمالى	٥٨	١٠٠ر٠

(٧)

لقد أثارَت قضية العلاقة بين الزعامة السياسية والسلطة الشرعية أو الوضعية الرسمية للزعيم خلافاً عديدة بين منظرى الفكر السياسى والباحثين فى سسيولوجيا السياسة من حيث جواز الجمع بين الزعامة السياسية من جهة والسلطة الشرعية من جهة أخرى وهل من الحتمى أن يكون الزعيم السياسى ذا منصب رسمى ، أم أن للزعامة السياسية وصية خاصة تتجاوز كل حدود السلطة الشرعية ، وما ينبغى على هذه الزعامة أن تكون ذات وضعية رسمية ؟ ومن هذا المنطلق الخلافى بين الباحثين آثرنا أن نجعل هذه القضية موضع تساؤل للكشف عز اتجاهات الصفوة المتعلمة إزاءها من حيث الموافقة أو عدم الموافقة على أن يكون الزعيم السياسى رئيساً للدولة ؟

هــ اللافت فى اتجاهات أفراد العينة أن هناك اتجاهها غالباً يكشف عن عدم الموافقة على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة (٦٧ر٣ %) ، بينما يوافق على هذا الجمع ٢٣ر٧ % وهذه نسبة ضئيلة بالمقارنة بالاتجاه الراضى ١ الجدول رقم ٩) .

ومن المؤكد أن هذا الاتجاه الغالب الراضى للجمع بين الزعامة السياسية

والرئاسة الشرعية للدولة يكشف عن وعى متميز لهذه الصلوة ، لأن الزعامة السياسية الحقيقية - وكما أشرنا في الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب - هي الزعامة التي تعمل بمبعدة عن السلطة الرسمية ، وهو الأمر الذى جعلنا نعيب على كل من أحمد عرابى وسعد زغلول ارتباطهما الشرعى بالسلطة ، الأول حين قبل نظارة الحربية والثانى حين تولى رئاسة الوزارة المصرية بعد انتخابات عام ١٩٢٤ ، فى حين حمدنا لمصطفى كامل ومن قبله عمر مكرم عدم تفكيرهما فى أى منصب رسمى ، وهو الأمر الذى أضاف الى أبعاد شخصيتهما الزعامية أبعاد جديدة للثقة .

ومهما قيل فى أسباب تولى كل من عرابى وزغلول لهذين المنصبين الرسميين ، فما كان ينبغى عليهما أن يقبلاها لأن الزعامة السياسية الحقبة هي تلك التى تستمد أصول قوتها من التأييد الجماهيرى وأن تكون - دائما - رقيقة على تصرفات السلطة الحاكمة ، وأن تظل - دائما - بمثابة الرمز الذى تلقف حولها الجماهير وتلجأ اليه عند كل خطب يلزم بها أو أزمة تعن لها .

الجدول رقم (٩)

انجاءات أفراد العينة ازاء الموافقة أو عدم الموافقة على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة

الموافقة أو عدم الموافقة على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة	عدد	%
موافق	١٤	٢٣ر٧
غير موافق	٤٤	٦٧ر٣
الاجمالي	٥٨	١٠٠ر

ومن الملاحظ ان هناك فردا واحدا ممن وافقوا على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة رأى وجوب هذا الجمع لا سيما بالنسبة للدول المتخلفة حيث رأى أنها فى أشد الحاجة الى زعامة سياسية موهوبة وذات كفاءة عالية الى جانب ضرورة أن يكون لها وضع رسمى شرعى يتيح لها

تحقيق مجموعة الأهداف والانجازات التي تصل بهذا المجتمع المتخلف الى درجة من الرقى والتقدم .

كذلك يلاحظ بالنسبة للمجموعات ذات الاتجاه الغالب ، غير المؤيد لامكانية الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة أن هناك - أيضا - فردا واحدا من هذه المجموعة يرى رغم رفضه لامكانية الجمع هذا ، أن هذا يتوقف على (رغبة) الجماهير ، بحيث اذا رأت أن الزعيم السياسى ذو صلاحية خاصة لتولى المنصب الرسمى ، فعليه أن يقبل هذا ، أم اذا لم تستحسن هذا فعلى الزعيم السياسى أن يظل - دائما - بعيدا عن السلطة الرسمية احتراما لرغبة الجماهير .

(٨)

وإذا كان الاتجاه الغالب بالنسبة لأفراد عينة الدراسة هو عدم الموافقة على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة (٦٧,٣ ٪) وكما هو وارد في جدول رقم (٩) فهل لنا أن نتساءل اذا ما كانت هناك تمايزات متصورة لدى أفراد العينة الموافقين وغير الموافقين على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة ، فيما يتعلق بطبيعة هذين النوعين من القوة ، بمعنى هل للزعامة السياسية باعتبارها قوة في المجتمع ملامح وخصائص تختلف في مظاهر ومضمونها عن تلك التى تميز رئيس الدولة أو الحكم بمعناه الشرعى أو الرسمى ؟

في الواقع أن الجدول رقم (١٠) يشير الى اجماع لا نظير له على أن هناك فروقا ذات دلالة بين كل من الزعيم السياسى ورئيس الدولة ومستوى في هذا الموافقون على الجمع بين القوتين أو غير الموافقين عليها .

وتظهر أولى سمات التمايز فيما ذهب اليه ٣٦,٢ ٪ من اجمالى أفراد العينة الى أن الحاكم كقوة يستمد سلطته من وضعه الشرعى ومنصبه للرسمى بينما تنبثق الزعامة السياسية كقوة من التأييد الجماهيرى وحب الشعب له . ولعل هذه النتيجة تتسق الى حد كبير مع ما أشرنا اليه في الفصلين الأول والثانى من هذا المؤلف والتي أكدنا من خلالهما على أن الزعامة السياسية بطبيعتها هى قوة خارج الشرعية بصورتها الرسمية ، بل هى قوة تتجاوز

كل حدود الشرعية التقليدية ، بعكس الحاكم الذى تعتمد قوته أولا وأخيرا على وضعيته الشرعية وسلطته القانونية ، وهو الأمر الذى انتضح لنا فى نماذج كالشيخ الشرقاوى والشيخ السادات والسيد عمر مكرم ومصطفى كامل وسعد زغلول ما عدا الأشهر العشر التى تولى فيها رئاسة الوزارة المصرية عام ١٩٢٤ .

وتؤكد بعض الاستجابات الأخرى (١٥٦ /) على أن الحاكم بصفته رئيسا للدولة ذو قدرات إدارية وتنفيذية ، وهو ما نجد عكسه لدى الزعيم الذى تغلب كفاءته العقلية والذهنية على أى قدرة إدارية أو تنفيذية أخرى . ولعل هذا التصور يؤكد بشكل صريح على أن للزعيم ماهية جد مختلفة عن ماهية الحاكم أو رئيس الدولة .

ثم تتوالى التمايزات بعد ذلك حيث يرى ١٢١ / أن الحاكم يتميز بالدبلوماسية ، بينما تغلب صفة الصدق على الزعيم السياسى . كما أنه بالنسبة لنطاق المسئولية ، تتسم مسئولية الحاكم بالخطورة والحساسية وكبر حجمها مقارنة بمسئولية الزعيم الذى رغم أهميتها - فيما تتصور هذه الفئة - لا تتسم بالكبر أو الضخامة إذا ما قورنت بمسئولية الحاكم (٣٤ /) .

أما عن نوعية المسئولية وطبيعة المهام الموكلة لكليهما فيلاحظ ١٧ / أن مهمة الحاكم تتسم بالازدواجية حيث أنه - بطبيعة منصبه - يولى كلا من الشؤون الداخلية والخارجية قدرا متساويا من الاهتمام ، أو هذا ما ينبغى أن يكون ، فى حين تتحدد مهام الزعيم السياسى فى الاهتمام بالقضايا الداخلية للمجتمع .

ولا شك أن هذه الاستجابة أو هذا الاتجاه يتفق كثيرا مع الاستنتاجات التى أمكننا استخلاصها من ظروف انبثاق الزعامة ودور الظروف الموضوعية (القضايا الداخلية) للمجتمع فى تخلق هذه الزعامات . ثم أن نفس هذا الاستنتاج سوف يتأكد لنا بصورة أكثر وضوحا فى البحث التالى والخاص بالزعامات السياسية وحاجة المجتمعات إليها ، لا سيما نتائج الجولين (١١ . ١٢) .

ورغم هذه الاتجاهات المؤكدة للتمايزات القائمة بين الحاكم أو رئيس

الدولة وبين الزعيم السياسى الا أن هناك اتجاها يمثل ثقلا ذا أهمية يرى أنه لا غرق ولا تمايز بين كل من الحاكم والزعيم السياسى ، وأنهما كل فى واحد ، وأن كل زعيم سياسى يكون بالضرورة حاكما ، وكل حاكم يمكن أن يمثل فى آن واحد الزعامة السياسية (الجدول رقم ١٠) .

ولا شك ان الاتجاهات الغالبة فيما يتعلق بهذا الموقف تؤكد التمايز بين كل من الحاكم والزعيم السياسى ، وهو ما يكشف عن درجة من الوعى بدور كل منهما المتميز كل التميز ، لكن تلك المجموعة التى لم تر فروقا بينهما تلقى ظللا من الشك على نوعية بعض المفاهيم السياسية التى تتمثلها هذه الصفوة المتعلمة ، اختلاط بعضها البعض الآخر .

الجدول رقم (١٠)

اتجاهات أفراد العينة عن التمايزات القائمة
بين كل من الحاكم والزعيم السياسى

العدد	%	السمات التى تميز الحاكم والزعيم السياسى
١٦	٣٢٤	كل حاكم أو رئيس دولة هو بالضرورة زعيم سياسى ولا فروق بينهما .
٩	٣٢٤	يتميز الحاكم بقدراته الادارية بعكس الزعيم يتسم بالقدرات الفكرية
٢١	١٢٧	يستمد الحاكم سلطته من منصبه الرسمى ، بينما يستمد الزعيم من التأييد الجماهيرى .
٧	٣٦٢	الدبلوماسية فى الحاكم والصدق فى الزعيم .
١	١٥٦	الحاكم له اهتمام بالشئون الخارجية والداخلية ، بينما يهتم الزعيم بالشئون الداخلية فقط .
٢	٢٧٦	مسئولية الحاكم أكبر من مسئولية الزعيم .
٢	٢٧٦	لا يعرف
٥٨	١٠٠	الاجمالى

(٩)

وفى نطاق البحث عن تنمة لمصورة الزعيم السياسى فى تصورات الصفوة المتعلمة آثرنا أن نتعرف على اتجاهاتهم عن العلاقة بين الزعامة السياسية (م ١٤ - الزعامة السياسية)

والرئاسة الحزبية ، بمعنى هل يمكننا أن نعتبر أن الرئاسة الحزبية كوضع سياسي مفرد ما تؤهله لكي يكون زعيما سياسيا ؟ ويتحدد التساؤل بصورة أدق . هل يمكننا أن نعتبر الأحزاب السياسية القنوات الطبيعية التي تمر من خلالها الزعامات السياسية ؟

غالباً ما نرى الاتجاه الغالب بالنسبة لاستجابات أفراد العينة يؤكد وجود العلاقة بين الزعامه السياسية والرئاسة الحزبية مع تأكيدهم على المجتمعات التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب ، أي المجتمعات الديمقراطية باعتبارها أكثر المجتمعات التي تتضح فيها ظاهرة العلاقة العضوية بين الزعامه السياسية والأوضاع الحزبية (٧٦ ٪) .

ومن المؤكد أن هذا الاتجاه الغالب يكشف لنا عن وعي سياسي متميز لأفراد هذه الصفوة بالنسبة لهذه القضية على الأقل ، لأنه من المتعارف عليه - وهو ما كشف عنه عرضنا لبعض مظاهر التراث الفكري في الفصل الأول - بالنسبة لبعض المفكرين السياسيين أنهم يرون الزعامه السياسية لا تتخلق إلا من خلال المجتمعات الديمقراطية الحزبية وهو ما أكدته هيرمنز Hermense حيث يصبح التنافس هو السمة التي تميز هذه المجتمعات ومن ثم المعارضة وحرية الذوق الأمر الذي يتيح لكافة الكفاءات والقدرات أن تبرز وتتألق من خلال هذا المناخ الذي تقبّحه هذه النوعية من المجتمعات ومن خلال مجموعة الأحزاب السياسية التي تختلف في أفكارها وإيديولوجياتها وبرامجها ، الأمر الذي يسمح لذوى الكفاءات الزعامية والقدرات القيادية أن تظهر وتتألق .

في الحكم نتيج للزعامات السياسية الظهور كنتيجة لوطاة الحكم والظروف القاسية لهذه الذوعية من المجتمعات وهو ما يظهر من خلال الثورات والحركات لهذه النوعية من المجتمعات وهو ما يظهر من خلال الثورات والحركات الاجتماعية الشعبية التي تقودها هذه الزعامات وتوجهها .

وفي الوقت الذي نلاحظ فيه هذا الإجماع على عضوية العلاقة بين الزعامه السياسية والرئاسة أو الوضعية الحزبية ، نجد أن هناك اتجاها آخر يمثل نسبة تعدد ضئيلة (٢٠٦ ٪) بالمقارنة بنسبة المجمعين ، وهو الاتجاه الذي ينمى العلاقة بين الزعامه السياسية والوضعية الحزبية ، بمعنى أن هذا الاتجاه يرى أنه ليس بالضرورة أن ترتبط الزعامه السياسية بالوضعية

الحزبية ، وأن كلا منهما تعمل بمعزل عن الأخرى ، وأن الزعيم السياسى لا يمكن أن يكون ذا وضعية حزبية معينة ، وأن رئيس الحزب ليس بالضرورة أن يكون زعيما سياسياً ، بل انه ليست له علاقة بالزعامة السياسية .
ورغم عدم موافقتنا على هذا الاتجاه الأخير ، الا انه يمثل تصورا وهو وان كان ذا نسبة ضئيلة ، الا أنه أولا وأخيرا اتجاه يكشف عن ضالة الوعي السياسى بمتغيرات تخاق الزعامات السياسية وظروف نشأتها وعلاقة الديمقراطية الحزبية بظاهرة الصفوات السياسية أو الزعامات السياسية في المجتمع .

الجدول رقم (١١)

اتجاهات أفراد العينة عن العلاقة بين الزعامة السياسية والرئاسة الحزبية

العلاقة بين الزعامة السياسية والرئاسة الحزبية	عدد	%
هناك علاقة خاصة في الدول الديمقراطية الحزبية	٤٤	٧٦ر
ليست هناك علاقة	١٢	٢٠ر٦
لا يعرف	٢	٣ر٤
الاجمالي	٧٥	١٠٠ر

(١٠)

اذا كان بعض منظرى الفكر السياسى يرون أن الزعامة السياسية لا تتخلق الا من خلال المجتمع الديمقراطى ، متعدد الاحزاب ، فاننا في الموقف الراهن نتساءل عن العلاقة بين الزعامة السياسية وقضية الشورى ، بمعنى هل الزعامة السياسية تستوجب الشورى والاهتمام بالرأى الآخر والترحيب بالنقد ، أم أنها تفترض الانفراد بالرأى والاستئثار به ؟

ويكشف لنا الجدول رقم (١٢) عن اتجاه علم يرفض فكرة استئثار الزعيم السياسى بالرأى حتى ولو كان في وقت الأزمات أو ساعات المحن . (٧٥ %) ، وهو رأى مؤسس على فكرة مؤداها أن الاحتكام الى الرأى الآخر والشورى والقدرة على تقبل نقد الآخرين ، يعد أحد الضمانات الاساسية

لتخطى عقبات الطريق وعثرات مسار الفضال الوطنى ومن ثم تحقيق الآمال المعقودة على الزعامة السياسية ، فالزعيم فى حاجة دائما الى من يستشيريه ويدير له الطريق ويتبادل معه الرأى والا أضحى ككل الزعامات الديكتاتورية التى خبرها تاريخ العالم كهتلر وموسولينى وماوسى تونج ، وأيضا بعض زعامات العالم الثالث ، لا سيما تلك الزعامات التى تبوأَت مكانتها الشرعية ووضعيتها الرسمية من خلال مجموعة الانقلابات العسكرية التى تنزع بحكم طبيعتها نحو الصيغة الاوتوقراطية والمذهب الديكتاتورى فى السياسة والحكم .

وفى الوقت الذى نلاحظ فيه هذا الاجماع على رفض الديكتاتورية كأسلوب للزعامة السياسية نجد أن هناك مجموعة - ولكنها ضئيلة - ترى أنه من الضرورى أن يكون الزعيم السياسى ديكتاتورى الفزعة ، حيث لا وقت - لا سيما فى أوقات الشدة - للاستشارة بالرأى الآخر ، حيث تتشتت الآراء فتصل الزعامة الطريق ، لكن الأمر - لا سيما فى أوقات المحن والأزمات - فى حاجة الى القرار السريع والشجاع لمواجهة تلك المحن والأزمات (١١٣٪) .

والواقع أن الرؤية الأخيرة تفتقر الى الوعى والفهم الجيد الناضج لطبيعة الزعامة السياسية ودورها فى المجتمع . ومن المؤكد أن الشعوب فى أوقات المحن فى أشد الحاجة الى القرارات الجريئة ، ولكن ليست فى حاجة الى القرارات الهوجاء ، المتسرفة ، غير الحكيمة ، فكيف تتحقق الدقة والحكمة دون أن يكون القرار (شورى) بين الزعيم والاطراف الأخرى المشكلة للبناء السياسى للمجتمع ولتكن المجالس النيابية أو الاحزاب السياسية ، والا تصبح القرارات محض تهريج سياسى ، يزيد المشكلات تعقيدا ويؤدى الى نتائج عكسية تضر كثيرا بالمجتمع ، الذى لا شك - أنه فى غنى عنها ؟

ثم تظهر مجموعة غير واضحة الاتجاه ، ترى أنه فى امكان الزعيم السياسى أن يجمع بين الاتجاهين الديمقراطى والديكتاتورى معا ، كيف ؟ لم يستطع أصحاب هذه الرؤية الغامضة أن يجدوا تعليلا لتصورهم هذا (١٣٧٪) الجدول رقم (١٢) .

الجدول رقم (١٢)

اتجاهات أفراد العينة عن مدى موافقتهم على استئثار
الزعيم السياسى بالرأى ورفضه لمبدأ الشورى

%	عدد	الزعامة السياسية ورفض الشورى
١٣٧	٦	موافق
٧٥	٤٣	غير موافق
١١٣	٩	يمكن الجمع بين الشورى والاستئثار بالرأى
١٠٠	٥٨	الإجمالي

1. The first part of the document is a letter from the President of the United States to the Congress, dated January 3, 1862. It contains a report on the state of the Union and the progress of the war.

2. The second part is a report from the Secretary of the Treasury, dated January 10, 1862. It contains a report on the state of the Treasury and the progress of the war.

3. The third part is a report from the Secretary of the Interior, dated January 17, 1862. It contains a report on the state of the Interior and the progress of the war.

4. The fourth part is a report from the Secretary of the Navy, dated January 24, 1862. It contains a report on the state of the Navy and the progress of the war.

5. The fifth part is a report from the Secretary of the War, dated January 31, 1862. It contains a report on the state of the War and the progress of the war.

المبحث الثالث

الزعامات السياسية وحاجة المجتمعات اليها

يعنى هذا البحث بالكشف عن تصورات أفراد الصفوة المتعلمة للظروف التى تستوجب وجود زعامات سياسية فى تلك المجتمعات ، بمعنى ما نوعية الظروف المجتمعة - سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية - التى تحتم انبثاق للزعامات السياسية لمواجهة تلك الظروف وصولا لتحقيق الانجازات التى تتخذ بيد تلك المجتمعات خروجاً من أزمتها ، وقضاء على معوقات نموها .

وتتدرج هذه الظروف ، من ظروف سياسية كما هو الحال فى أوقات الأزمات السياسية وفساد النظام السياسى (٣٧٪) وشيوع ظاهرة الفراغ السياسى (٤٨٪) والانفصال بين القيادة والشعب (٩٦٪) وهى ظاهرة تعكس مضمونا سياسيا ، ثم - وهو مظهر سياسى آخر - عدم وجود زعامة سياسية متكاملة الملامح يلجأ إليها المجتمع عند أزمتها (١١٤٪) .

ثم تلك الظروف الاجتماعية - الاقتصادية كحالة الظلم الاجتماعى والتفاوت بين الطبقات (٢٤٢٪) ، ثم مثيرات الانتقال والتغير الاجتماعى السريع ، كلها ظواهر تستوجب وجود زعامة سياسية ذات كفاءة عالية لمواجهة تلك المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية (الجدول رقم ١٣) .

والملاحظ ان غالبية تصورات أفراد العينة عن الظروف التى تحتم وجود زعامات سياسية للمجتمعات تدور غالبيتها فى فلك الأزمتين السياسية والاجتماعية ، وان تفوقت الظروف السياسية الى حد ما . ولعل تلك النتيجة تتسق الى حد كبير مع معرفتنا العلمية بظروف تخلق الثورات السياسية والاجتماعية ، حيث تقف الأسباب السياسية (خاصة الفساد السياسى والاتجاهات الاوتوقراطية فى الحكم) والاجتماعية الاقتصادية (خاصة مظاهر الظلم الاجتماعى والتناقضات الطبقيّة الحادة) على قمة الاسباب الداعية الى الثورة والى الحركات الاجتماعية والسياسية ، وحيث تبرز الزعامات السياسية كقيادات محركة لتلك الثورات وهذه الحركات ، وهنا تتسق

معرفتنا بظروف تخلق الثورات بما أشارت اليه التصورات الخاصة بالظروف
التي تخلق الاحتياج الى وجود زعامات سياسية في المجتمع .

ولعل هذه التصورات تتسق أيضا مع ما أشرنا اليه في الجدول رقم
(٨) من اقرار (١٥٥٣ /) من أفراد العينة بدور الظروف الموضوعية للمجتمع
في خلق الزعامات السياسية ، وهو ما يؤكد ذلك الدور الخطير الذي تلعبه
ظروف المجتمع في الكشف عن كوامن الزعامات السياسية ، ولعل في اشارتنا
لظروف تخلق زعامتى أحمد عرابى وسعد زغلول - فضلا عن جمال عبد الناصر
- خير شاهد على ما نذهب اليه .

الجدول رقم (١٣)

تصورات أفراد العينة عن طبيعة الظروف المجتمعية
التي تستوجب وجود زعامات سياسية

الظروف التي تستوجب الحاجة الى الزعيم	عدد	%
أوقات الأزمات السياسية وعندما تنشر مظاهر الفساد السياسى	٢٣	٣٧,١
الظلم الاجتماعى والتناقضات الطبقية	١٥	٢٤,٢
عدم وجود زعيم	٨	١١,٤
الفراغ السياسى	٣	٤,٨
الانفصال بين القيادة والشعب	٦	٩,٦
فترات التغير الاجتماعى	٤	٦,٥
في أى وقت	٣	٤,٨
غير مبين	١	١,٦
اجمالى عدد الاستجابات	٦٢	١٠٠

واللافت فيما يتعلق بتصورات أفراد العينة عن الظروف التي تحتم
وجود زعيم سياسى أن هناك استجابتين ذات دلالة ، الاولى تلك الاستجابة
التي تؤكد أن المجتمعات المتغيرة أو تلك التي تمر بمرحلة التغير الاجتماعى
السريع (٦٥%) وهو ذلك التغير الذى يصيب البناء الاجتماعى بعناصره
المختلفة ومن ثم يجعل المجتمع في حالة اللا توازن ، أو قد يؤدي الى حالة من
الاضطراب وقد يكون حالة فوضى ، فهذه النوعية من المجتمعات تعد - في

تصورهم - من أكثر المجتمعات احتياجا الى الزعيم السياسى الذى يوجه حركة التغير ويقود مساراتها ويعين معالمها وهو ما يحقق عملية التوازن فى المجتمع . فدور الزعيم السياسى هنا لا يدعو أن يكون محض (ترشيد) لعملية التغير الاجتماعى ، أو مجرد صمام الأمان أمام عثرات الطريق ، تحقيقا للتوازن وتجنباً لآى مظهر من مظاهر الصراع الذى قد ينجم عن التحولات الاجتماعية السريعة التى طرأ على المجتمع .

أما الاستجابة اللافئة الثانية فهى الخاصة بالتأكيد على أن المجتمعات دائما فى حاجة الى الزعيم السياسى (٤٨٪) بصرف النظر عن ظروف هذه المجتمعات ، بمعنى أن الزعامة كظاهرة سياسية تتسم بالحتمية وبضرورة تومرها لى كافة المجتمعات باعتبارها جزءا من النسيج الاجتماعى والسياسى للمجتمع تستوى فى ذلك المجتمعات المتقدمة بتلك التى لم تصب الا قدرا ضئيلا من مظاهر الرقى والتقدم ، ولكن ما قد يثير التساؤل هنا ، وبالنسبة لهذه الاستجابة بالذات ، هو ما اذا كان مفهوم الزعامة السياسية بعلامه الأساسية ومقوماته الرئيسية غير متداخل مع مفهوم السطاة الرسمية أو مختلط معه ، وأن التمايزات بين الزعامة السياسية والوضعية الشرعية لرئيس الدولة من الوضوح والفهم بحيث يمكن أن ينتفى أى مصدر من مصادر الشك أو الريبة بالنسبة لتصورات أصحاب تلك الاستجابة (جدول ١٣) .

(٢)

وإذا كان الموقف السابق قد حاول أن يكشف عن الظروف التى تحتم وجود زعامات سياسية فإن الموقف الحالى يكشف عن تصورات أفراد العينة عن هوية المجتمعات التى تمر بتلك الظروف وبالتالى تكون فى أشد الحاجة الى وجود الزعامة السياسية .

ويكاد يجمع المبحوثون على أن كلا من الدول النامية (٢٢٤٪) والدول المتخلفة (٥٧٪) تعد من أكثر دول العالم احتياجا للزعامات السياسية ، بينما يرى ٢٠٦٪ أن جميع دول العالم تشعر دائما باحتياجها لمثل تلك الزعامات (جدول رقم ١٤) .

لحل المقارنة السريعة بين نتائج جدولى ١٣ ، ١٤ يكشف لنا عن قدر متميز من الاتساق . فاذا كانت نتائج الجدول رقم (١٣) تشير الى اتجاه

غالب بين اتجاهات الصفوة المتعلمة وهو أن الدول المتخلفة والنامية تعد من أكثر الدول واحتياجاً للزعامات السياسية ، فان ما كشفت عنه نتائج الجدول رقم (١٣) يؤكد حقيقة هذا الاتجاه حيث تراوحت اتجاهات أفراد العينة عن الظروف التي تختم وجود زعامات سياسية بين المتغيرات الآتية :

١ - وقت الازمات السياسية وعندما تنتشر مظاهر الفساد السياسي .

٢ - عند انتشار ظاهرة الفراغ السياسي .

٣ - في حالة تفشى مظاهر الظلم والتناقضات الاجتماعية .

٤ - في فترة التحولات والتغيرات الاجتماعية السريعة .

ولا شك أن الملامح السابقة ، أو تلك الظروف - التي يراها الباحثون أنها معجلة بضرورة وجود الزعامات السياسية وتوفرها لدى تلك المجتمعات ، هي في الواقع من أهم خصائص المجتمعات النامية والمتخلفة التي تتسم دائماً بجالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، والتي تسودها دائماً مظاهر اللا توازن الاجتماعي والطبقي .

كما أنه من المؤكد أن تلك المجموعة التي رأت أن كل المجتمعات - بصرف النظر عن هويتها - دائماً في حاجة الى الزعيم السياسي قد اتسمت تماماً مع لاستجابة الخاصة بأن المجتمعات - أي مجتمعات - تشعر دائماً باحتياجها الى الزعيم السياسي في أي حقبة ، أو في أي وقت أو مرحلة تمر بها سواء أكانت مرحلة فساد ، أو كانت مرحلة رخاء . فالمجتمعات دائماً في حاجة الى وجود الزعيم أو القائد السياسي بصرف النظر عن هويتها أو طبيعة المرحلة الزمنية التي تمر بها (الجدول رقم ١٣) .

الجدول رقم (١٤)

اتجاهات أفراد العينة نحو تحديد هوية المجتمعات الأكثر احتياجاً للزعامات السياسية

هوية المجتمعات الأكثر احتياجاً للزعامات السياسية	عدد	%
المجتمعات المتخلفة	١٢	٢٠٫٦
كل المجتمعات	١٣	٢٢٫٤
المجتمعات الناهية	٣٣	٥٧٫٠
الاجمالي	٥٨	١٠٠٫٠

ثم تتوالى مظاهر الانساق بين المواقف السابقة والموقف الحالى حيث يكشف الجدول رقم (١٥) عن المبررات التى اعتمدت عليها الصفوة المتعلمة فى تأكيدها على نوعيات خاصة من المجتمعات تحتاج بصورة ملحة الى الزعامات السياسية ، ولتى انحصرت - أى تلك المجتمعات - بصورة واضحة فى المجتمعات النامية والمتخلفة .

وتتربع المبررات الاجتماعية ومظاهر التخلف (٢٢٤٪) وتحديات التغير الاجتماعى السريع (٣٢٨٪) على قمة الأسباب التى اعتمدت عليها بعض افراد الصفوة المتعلمة فى تبرير اختيارها لهذه النوعية من المجتمعات ، وهى تبريرات تكتشف عن مضمون اجتماعى له بلا شك أسبابه السياسية .

ثم تأتى فى المرتبة الثانية الأسباب السياسية ولتى تتضح من زاويتي فساد النظام السياسى (١٣٧٪) فى المجتمع والذى قد يرجع الى سيادة الاساليب الاوتوقراطية فى الحكم ، ويتضح هذا اذا ما علمنا أن غالبية المجتمعات النامية والمتخلفة ما زالت تسودها الصيغ الديكتاتورية فى الحكم ، وهى تلك المجتمعات التى تم اختيارها - من خلال المبحوثين - باعتبارها من أكثر المجتمعات احتياجا الى الزعامات السياسية .

أما الوجه الآخر للأسباب السياسية فيكشف عنه مبرر ضالة الوعى انسياسى (٥٢٪) على اعتبار أن هذه الظاهرة - باعتبارها أحد سمات المجتمعات المتخلفة والنامية - تحتم وجود الزعامات السياسية التى تذكى الوعى السياسى للجماهير وتعمل على تنميته . وتصدق هذه الحقيقة اذا ما علمنا أن من بين مؤشرات نجاح الزعامات السياسية المتكاملة ومن أبرز مقوماتها هو قدرة الزعامات السياسية على انماء الوعى السياسى للجماهير باعتباره أحد مظاهر التحديث بصورته السياسية Political Modernization والذى يعد فى الآن نفسه أحد مؤشرات نجاح الزعامات السياسية من غشها .

الا أن هناك مبرر آخر اعتمد عليه ٥٢٪ من اجمالى عدد العينة وهو الخاض سيادة الجيش كسلطة حاكمة ، وهو مبرر يكشف عن تصور خاص لطبيعة السلطة فى المجتمعات النامية أو المتخلفة ولتى تتسم عادة بسيادة

الجدول رقم (١٥)
أسباب احتياج المجتمعات الى الزعامة السياسية

اسباب	عدد	%
ضآلة الوعى السياسى	٣	٥ر٢
فساد النظام السياسى	٨	١٣ر٧
لأن الجيش هو القوة الحاكمة	٣	٥ر٢
المعاناة من حالة التخلف	١٣	٢٢ر٤
مواجهة التحديات والتغيرات السريعة	١٩	٣٢ر٨
غير مطلوب (*)	١٢	٢٠ر٧
الاجمالى	٥٨	١٠٠ر

النمط العسكرى كصيغة أو أسلوب للحكم ، وتتاكد تلك الحقيقة اذا ما عرفنا ان غالبية المجتمعات المتخلفة والنامية كانت مسرحا دائما للانقلابات العسكرية بصورة أصبحت معها تلك الانقلابات تمثل ظاهرة من الظواهر المشكلة لطبيعة البناء السياسى لتلك المجتمعات .

(*) تشير الاعدد والنسب المئوية الموجودة فى خانة (غير مطلوب) الى بعض افراد العينة الذين اجابوا على السؤال السابق (جدول ١٢) الخاص بهوية المجتمعات التى فى حاجة الى الزعامات السياسية وأشاروا فيها الى ان كل المجتمعات فى حاجة الى زعامات سياسية وبالتالي أصبح من غير المنطقى ان يسألوا (ولماذا هذه المجتمعات بالذات ؟) .

المبحث الرابع

التاريخ السياسي للمجتمع المصري

بين تآلق الزعامات السياسية وأفول نجمها

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

لعل الملاحظ المحقق لمجموعة النتائج التي أمكننا استخلاصها من ولقم الجدولين ٦ ، ٧ وهما المتعلقان بأبرز الشخصيات السياسية المصرية التي يمكن أن تنطبق عليها مقومات الزعامة السياسية وأسباب هذا الاختيار ، أن غالبية هذه الشخصيات كانت تقع - زمنيا أو تاريخيا - في فترات الاحتلال الانجليزى (مصطفى كامل - ٢٥٢٪ - سعد زغلول - ٢٠٣٪ - أحمد عرابى - ١١٢٪ - جدول رقم (٦) وفترات الحكم المطلق ، وأوقات الأزمات السياسية التي تنقسم بالعنف والاثارة .

وتتأكد تلك الحقيقة اذا ما كشفنا عن نتائج الجدول رقم (١٦) وهو الخاص باتجاهات أفراد العينة لأكثر فترات التاريخ المصرى تشبعا بالزعماء السياسيين ، حيث يرى ٥٣٤٪ أن فترة الاحتلال الانجليزى والفترة التي سادت فيها صيغة تعدد الاحزاب في مصر هي أكثر حقب التاريخ المصرى تشبعا بالزعامات السياسية . ويؤكد ٣١٪ أيضا هذه الحقيقة اذ يرون أن أن بدايات القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر قد شاهد تألق الكثير من الزعامات السياسية المصرية .

أما أقل الفترات التي حظيت باختيار أفراد العينة هي فترة التتار والحروب الصليبية (٣٤٪) ، وفترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ (٥٢٪) ، وفترة الحكم العثماني (٧٠٪) .

وتعتمد أفراد العينة في اختيارها لهذه الفترات التاريخية على مجموعة من المبررات هي :

- ١ - وجود الاستعمار ووطأة الاحتلال (٥٠٪) .
- ٢ - زيادة الوعي السياسى والحزبى (١٥٦٪) .
- ٣ - الارهاب والكبت والظلم (١٣٨٪) .
- ٤ - وجود حركة فكرية (١٠٣٪) .
- ٢٢٥ - (م ١٥ - الزعامة السياسية)

٥ - الافتقار الى الديمقراطية (١٠٣٪) (الجدول رقم ١٧) .

(٢)

وتؤكد مجموعة التبريرات السابقة مجموعة من الحقائق نوجزها فيما يلي :

١ - أن تصور أفراد العينة لظهور الزعامات السياسية مرتبط بزيادة الوعي السياسى وبزيادة النشاط الحزبى فى المجتمع .

٢ - ان وجود الاستعمار واشتداد وطأته يعمل على خلق الزعامات السياسية لمواجهة المستعمر والتصدى له .

٣ - يمثل الارهاب والكبت ومظاهر الظلم والفساد أحد الأسباب التى تتيح للزعامات السياسية الظهور والتألق ، فضلا عن الافتقار الى الديمقراطية وإفتقار الحرية مما يساعد على تخلق تلك القيادات وتآلقها .

٤ - من اللافت أن بعض أفراد العينة (١٠٣٪) يرون أن فى ازدهار الحركة الفكرية فى المجتمع ازدهارا أيضا أو تألقا للزعامات السياسية ، وهو ما يكشف عن درجة متميزة من الوعي السياسى والفكرى ، حين يعتقد بعض أفراد العينة بين الفكر والسياسة من حيث طبيعة جدلية العلاقة بينهما ومن حيث عمليات التأثير والتأثر ومدى انعكاسات الأوضاع الفكرية على طبيعة الوضعية السياسية ، كذلك انعكاسات الوضعية السياسية للمجتمع على الوضعية الفكرية والبناء الثقافى له .

ولا شك ان نتائج الجدول رقم (١٧) تتسق كثيرا مع النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) والخاص بأسباب اختيار بعض الشخصيات التاريخية كنماذج للزعامات السياسية المصرية والتى تركزت فى التعبير عن واقع المجتمع (١١١٪) والوقوف بجوار الشعب وقت المحن (٩٥٪) ، فضلا عن أسباب أخرى كالصفات الشخصية للزعماء (١٤٣٪) .

ولكن ما يهمنا هو أن الأسباب التى وردت فى الجدولين ٧ ، ١٧ تكشف عن دور الظروف الموضوعية للمجتمعات فى تخلق الزعامات السياسية والكشف عن كوامن مواهبها .

الجدول رقم (١٦)

اتجاهات أفراد العينة عن أكثر فترات التاريخ السياسي
للمجتمع المصري تشبعا بالزعماء السياسيين

عدد	%	أكثر الفترات تشبعا بالزعامات
٣١	٥٣ر٤	فترة الاحتلال الانجليزي وفترة النشاط الحزبي
٢	٣ر١	البدايات الأولى للقرن العشرين
٤	٣ر٤	فترة مواجهة التتار وفترة الحروب الصليبية
١٨	٧ر٣	فترة الحكم العثماني
٣	٥ر٢	فترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢
٥٨	١٠٠ر٠	الاجمالي

الجدول رقم (١٧)

أسباب اختيار أفراد العينة للفتترات التاريخية الواردة

في الجدول رقم (١٦)

عدد	%	الأسباب
٢٩	٥٠ر٠	وجود الاستعمار ووطاة الاحتلال
٦	١٠ر٣	وجود حركة فكرية
٩	١٥ر٦	زيادة الوعي السياسي وتآلق النشاط الحزبي
٨	١٣ر٨	الارهاب والكبت والظلم والفساد
٦	١٠ر٣	الافتقار الى الديمقراطية
٥٨	١٠٠ر٠	الاجمالي

(٣)

وتعكس نتائج الجدولين ١٨ ، ١٩ تصورات أفراد العينة لأكثر فترات التاريخ السياسي المصري خلوا من الزعامات السياسية ، حيث تشير غالبية أعضاء الصفوة المتعلمة الى أن فترة ما بعد ١٩٥٢ تعد من أكثر فترات التاريخ السياسي للمجتمع المصري خلوا من الزعامات السياسية (٣٩٧٪) ، في حين يرى ١٧٢٪ أن الفترة التي تمتد منذ الحكم العثماني لمصر حتى النصف الثاني من القرن العشرين هي أكثر فترات التاريخ المصري خلوا من الزعامات

السياسية ، وهذا الاتجاه يكاد ينفى كلية قدرة مصر على خلق الزعامات السياسية ولا يرى في الشخصيات السياسية المصرية ما يكشف عن قدرات زعامية أو امكانيات قيادية ، وهي نظرية موهلة في التطرف ، مسرفة في التشاؤم ، تفتقد الرؤية الموضوعية ، ويعوزها سلامة المنطق ودقة الحكم .

اما الحقبة الناصرية فيرى ١٣٨٪ من افراد العينة أنها تعد نموذجا لفترات الخواء السياسى التى كانت تفتقد الزعامة السياسية بصورتها المتكاملة ، ولعل هذه النتيجة تتناقض مع ما ذهب اليه بعض أفراد العينة فى الجدول رقم (٦) من اختيار جمال عبد الناصر (١٧٥٪) كأحد الشخصيات السياسية التى تنطبق عليها مقومات الزعامة السياسية ، وما يراه البعض أيضا فى الجدول رقم (١٦) من اعتبار فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢ (٥٢٪) أكثر فترات التاريخ السياسى المصرى تشبعا بالزعامات السياسية .

ثم تتنوع الفترات الخالية من الزعامات السياسية فيما يتصور أفراد الصفوة المتعلمة ما بين فترة الحكم العثمانى فقط (١٢١٪) وفترة ما قبل ظهور مصطفى كامل (٥١٪) .

ولكن من الملاحظ أن هناك ١٢١٪ قد امتنعوا عن الاجابة عن هذا السؤال ، وهو موقف يكشف عن ظاهرة الفوبيا السياسية والرغبة من السلطة ، فرغم الى الزوال وأعنى بها ظاهرة الفوبيا السياسية والرغبة من السلطة ، فرغم منافع السبعينات الذى كشف عن نية السلطة على تحرير الانسان المصرى من قيود الماضى التى كهمت الأفواه وحجرت على الحريات ، انما يبدو أن قيود الماضى ما زالت تلقى بظلالها وتحجب الرؤية أمام تلك الصفوة المتعلمة فأثرت الصمت ، وكأن صمتها يفصح عن رغبة فى الاعلان عن اتجاه قد يتعارض مع الوضعية السياسية المصرية الراهنة .

وتتدرج المبررات التى استند اليها أفراد العينة فى تعيين أكثر الفترات أو الحقب المصرية خلوا من الزعامات السياسية حيث تتربع الديكتاتورية وانفراد الحاكم بالسلطة والاستئثار بالرأى على قمة هذه المبررات وهو ماينضح فى متغيرى انفراد الحاكم بالسلطة (٢٠٦٪) من جهة وسيادة الديمقراطية بصورتها الزائفة (٢٦٪) من جهة أخرى .

اما الاحتلال كمبرر لخلق الزعامات (١٥٥٪) وفقدان الشعب لثقته في نفسه (٣٤٪) وانتشار الجهل والتخلف (٣٤٪) فقد كانت من اقل المبررات أو الاسباب التي اعتمد عليها المبحوثون في تدبير اختياراتهم لفترات تاريخية أو انها اكثر المتبرات فراغاً من الزعامات السياسية .

ثم تظهر مرة أخرى تلك المجموعة صاحبة الفوبيا السياسية ذات الموقف الغامض ، وهو ما تجلّى في رفض (٢٤١٪) وامتناعهم عن الاجابة وهو الامر الذي يؤكد تصورهم في أنه قد يكون في اتجاههم ازاء هذه القضية ما يفهم منه تناقضه مع طبيعة البناء السياسي الراهن مما يعرضهم للمساءلة . (الجدول رقم ١٩) .

وتذكرنا الاستجابة السلبية السابقة بذلك الموقف المشين الذي وقفته بعض أفراد الصفوة المتعلمة من الدراسة الراهنة حيث امتنع بعضهم عن الاجابة عن مجموعة الأسئلة الواردة في استمارة المقابلة التي أعدناها لهذا الغرض ، ورفض العديد منهم التعاون معنا ، وهو ما يؤكد مقولة النوبيات السياسية التي أشرنا إليها قبلاً ، رغم الحرية النسبية المتاحة في الآونة الراهنة ، وهو موقف في الواقع يكتشف عن مدى النجاح الذي أصابته السلطة السياسية السابقة في زرع الخوف في الانسان المصري بصفوته المتعلمة أيضاً .

الجدول رقم (١٨)

اتجاهات أفراد العينة عن أكثر فترات تاريخ المجتمع المصري
خلوا من الزعامات السياسية

الفترات	عدد	%
فترة ما بعد ١٩٥٢	٢٣	٣٩٫٧
فترة الحكم العثماني منذ الحكم العثماني حتى منتصف القرن العشرين	٧	١٢٫١
فترة الحكم الناصري	١٠	١٧٫٢
ما قبل ظهور مصطفى كامل	٨	١٣٫٨
الامتناع عن الاجابة	٣	١٥٫١
	٧	١٢٫١
الاجمالي	٥٨	١٠٠٫٠

الجدول رقم (١٩)
أسباب اختيار هذه الفترات بالذات

الأسباب	عدد	%
فردية الحكم والاستئثار بالسلطة	١٢	٢٠ر٦
سيادة الديمقراطية المزيفة	١٥	٢٦ر٠
الاحتلال	٩	١٥ر٥
عدم وجود زعامة	٤	٧ر٠
فقد الشعب لثقتة بنفسه	٢	٣ر٤
انتشار الجهل والتخلف	٢	٣ر٤
الامتناع عن الاجابة	١٤	٢٤ر١
الاجمالي	٥٨	١٠٠ر٠

استنتاجات ومناقشة عامة

كشفت لنا النتائج عن مجموعة من الحقائق يمكن ايجازها فيما يلي :

أولا : ترى الصفوة المتعلمة أنه لا زعامة سياسية بدون التأييد الجماهيري فمنها تستقى مصدر قوتها وبها تستمر زعامتها .

ثانيا : ترى الصفوة المتعلمة أنه لا زعامة سياسية بلا فكر وبلا قدرة على استشراف ملامح المستقبل .

ثالثا : مالت غالبية أفراد الصفوة المتعلمة الى اختيار الزعامات السياسية التقليدية ، بمعنى تلك المتعارف عليها في تاريخ المجتمع المصري كأحمد عرابي ومصطفى كامل وسعد زغلول وهي الشخصيات التي جمعت بين السمات الكازرمية من جانب والتأييد الجماهيري من جهة أخرى .

رابعا : يؤكد أعضاء تلك الصفوة أن الزعامة السياسية ظاهرة ليست وليدة عامل منفرد واحد ، بل هي نتيجة عدة عوامل تتفاعل فيها السمات الشخصية مع التأييد الجماهيري مع الظروف الموضوعية للمجتمع والابعاد الفكرية للزعيم .

خامسا : يرى أعضاء تلك الجماعة أن الزعامة السياسية ، هي وضعية متميزة بلا حدود سلطوية أو أضاع رسمية ، فهي سلطة تتجاوز كل مظاهر السلطة بصورتها الشرعية التقليدية .

سادسا : اتفقت غالبية أعضاء هذه الصفوة على أن هناك فروقا مميزة بين الزعيم السياسي من جهة ورئيس الدولة من جهة أخرى ، رغم اتجاه البعض الى رفض فكرة التمييز بين كليهما .

سابعا : تكشف الفكرة على التمييز بين كل من الحاكم والزعيم السياسي عن درجة لا بأس بها من الوعي السياسي بين أعضاء هذه الصفوة ،

ثامنا : يؤكد غالبية أعضاء هذه الصفوة عن اتجاه عام خاص بشرعية العلاقة بين الزعامة السياسية والرئاسة أو الاوضاع الحزبية لهذه الزعامات .

تاسعا : ترفض غائبية أفراد العينة فكرة استئثار الزعيم السياسي بالرأى حتى في أشد الفترات حرجا أو تنازما للمجتمع ، مرجحين فكرة الشورى والاستئناس بالرأى الآخر .

عاشرا : يكاد يجمع أعضاء هذه الفئة على أن احتياج المجتمعات الى الزعامات السياسية يظهر بصورة ملحة في أوقات الفراغ السياسى أو الفساد السياسى فضلا عن ظروف التناقضات الطبقيّة الصارخة .

حادى عشر : ترر غالبية أعضاء الصفوة المتعلمة أن فترة الاحتلال الانجليزى والحقبة التى تميزت بالنشاط الحزبى فيما قبل يوليو ١٩٥٢ ، هى أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا بالزعامات السياسية .

ثانى عشر : تعدد فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢ - فيما يتصور أفراد عينة الدراسة - أكثر فترات التاريخ السياسى للمجتمع المصرى خلوا من الزعامات السياسية .

ثالث عشر : كشفت نتائج هذه الدراسة عن تذبذب واضح في درجة الوعى السياسى لأعضاء الصفوة المتعلمة ، ففي الوقت الذى تصل فيه الى قمة الوعى السياسى ، تظهر في موقف آخر وكأنها تفتقر الى هذا الوعى .

رابع عشر : ما زالت حالة الفوبيسا السياسية التى عاشها الانسان المصرى قابعة في وجدان (بعض) أعضاء الصفوة المتعلمة ودليلنا على ذلك امتناع بعض أعضائها عن التعاون كلية لاتمام هذه الدراسة ، فضلا عن امتناع البعض الآخر عن الاجابة عن بعض التساؤلات (الجدولان ١٨ ، ١٩) .

خامس عشر : تكشف النتيجة السابقة عن ما يمكن أن تلعبه الزعامة السياسية الراهنة من دور في اعادة الثقة في قدرات الانسان المصرى وفي اعادة صياغة بنائه الوجدانى الذى ترسبت فيه رواسب الماضى من خوف وهلع من السلطة وفقدان للثقة في نفسه وهو ما تجلى لدى أعضاء الصفوة المتعلمة فما بالنا برجل الشارع العادى .

سادس عشر : تحقيقا للهدف السابق نرى ان السير في طريق اعادة البناء السياسى للمجتمع المصرى والتدعيم الجاد للديمقراطية والنشاط الحزبى غير المقتل وتحرير الصحافة من بعض القيود التى ما زالت تقيّد حركتها نحو الانطلاق ، وهو الأمر الذى يضيف على الزعامة السياسية الراهنة قوة على قوتها ، ويضمن لها القدرة على الاستمرار والتفوق .

وبعد ...

من المؤكد أن المؤلف الراهن - بوعى منه أو بغير وعى - قد أثار الانتباه الى عدد من القضايا الهامة ، يتعلق أولها بوضعية علم الاجتماع السياسى فى دول العالم الثالث والدور الذى ينبغى أن يضطلع به بالنسبة للقضايا السياسية لهذا العالم المتخلف .

وتتعلق القضية الثانية بالوضعية الراهنة لزعامات العالم المتخلف وما ينبغى أن تكون عليه فى المستقبل ، ومن ثم ما يمكن أن نتنبأ به بالنسبة للمستقبل السياسى لدول العالم الثالث .

وتشير القضية الثالثة والأخيرة الى دور مثقفى العالم الثالث ومتعلميه باعتبارهم من الصفوات المتميزة فى المجتمع ، فى قيادة حركة التنمية بصورتها الشمولية وبأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

القضية الاولى

تكشف الوضعية الراهنة لعلم الاجتماع السياسى فى دول العالم الثالث الى الوضع المتخلف لنظومة العلم - أى علم - فى دول هذا العالم . ولعل هذا الوضع المتخلف للعلم فى عالمنا المتخلف هذا يعكس لنا - بالضرورة - هوية ببائية (سياسية واجتماعية) ذات مضمون متخلف أيضا ، لأنه من العسير أن نفصل ماهية العلم - كنسق فكرى - عن طبيعة البناء الاجتماعى والسياسى لأى مجتمع كائننا ما كان ، وذلك تأكيداً لجذلية العلاقة بين الفكر والواقع .

وعلم الاجتماع السياسى كأحد الانساق المعرفية يعيش - أيضا - حالة من التخلف والذى يتبدى من خلال مجموعة من الظواهر :

١ - الفهم الخاطئ لطبيعة علم الاجتماع السياسى وماهيته والتميزات القائمة بينه وبين علم السياسة والنظرية السياسية .

٢ - انعكس هذا الفهم الخاطئ لطبيعة هذا العلم على ماهية الدور الذى ينبغى أن يقوم به هذا العلم من خلال الواقع الاجتماعى السياسى وما يرتبط بل من ظواهر اجتماعية وسياسية ، لا سيما بالنسبة لدول العالم المتخلف .

٣ - تخلف علم الاجتماع السايى فى دول العالم الثالث عن القيام بدوره - وبصورة محددة - فى عملية التنمية السياسية على وجه الخصوص .

وهنا ينبغى أن تكون هناك حركة جادة لاعادة فهم الطبيعة النوعية لعلم الاجتماع السايى وأنه علم - كغيره من العلوم الاجتماعية - وثيق الصلة بافرازات الواقع الاجتماعى بمظاهره السياسية والثقافية والاقتصادية، وأن طبعة الأدوار التى تقوم بها - أو ينبغى أن تقوم بها - مثل هذه العلوم تتسم بالنسبية نظرا لارتباطها بخصوصية كل مجتمع على حدة .

وحركه اعادة فهم الطبيعة النوعية لعلم الاجتماع السايى والدور الذى ينبغى أن ينهض به ، ومن ثم اعادة صياغة المتغيرات البنائية لهذا العلم أن يتحقق فى تصورى الا من خلال الفهم الناضج لطبيعة المشكلات النوعية التى تعانى منها دول العالم الثالث،والتي تقف على قمتها قضية التنمية بابعادها المختلفة ، ومنها قضية الوعي السايى Political Consiousness وكيفية تنميته وارتقى به . وتتأكد خطورة هذه القضية اذا ما علمنا أن هناك علاقة وثيقة بين نوعية الزعامات السائدة فى المجتمعات ودرجة الوعي السايى لشعوب هذه المجتمعات ، ومنها شعوب العالم المتخلف التى مازالت تعاني من سيادة الزعامات السياسية الكازمية شديدة التمسك بالصيغة 'لاوتوقراطية فى الحكم' .

فهل لنا وفقا لهذا ان ندعو لعلم الاجتماع السايى لدول العالم الثالث Political Sociology of the Third World يعنى بقضاياها السياسية النوعية كقضايا الثورة والزعامات والوعي السايى والصيغ المناسبة للحكم والنظم السياسية الأكثر ملاءمة لها ، ولا سيما وأن هناك العديد من المبررات التى تقف وراء الدعوى التى تؤكد أن دول هذا العالم المتخلف لا تصلح معها الا الزعامات الكازمية ولا تلائمها الا الصيغة 'لاوتوقراطية فى الحكم' ، ولا تناسب معها الا صيغة الحزب الواحد ، بينما لا تحقق صيغة تعدد الأحزاب مجموعة الأهداف والانجازات التى تقبل هذه الدول من عثراتها ، فهل يمكن أن يكون لعلم الاجتماع السايى الخاص بدول العالم الثالث دور فى اعادة صياغة البنية السياسية لدول هذا العالم ؟ .

أعتقد أنه من الممكن أن يتحقق هذا الدور شريطة أن يتوفر أولا الوعي

من قبل الباحثين في هذا العالم والجرأة على تناول القضايا السياسية ومحاوله تجاوز مرحلة الفوبيا السياسية والخوف من بطش السلطة ، وهنا ينبغي أن يكون لسلطات العالم الثالث دور هام هو اعادة النظر في موقفها من العلم والعلماء ، كما ينبغي عليها أن تعي حقيقة هامة هي أنه لا فكر بلا حرية .

القضية الثانية

وتتعلق القضية الثانية بالوضع الراهن لبعض زعامات العالم الثالث وما ينبغي أن نكون عليه في المستقبل . والحقيقة أن زعامات العالم الثالث قد انبثقت من مصدر أساسي هو مجموعة الثورات أو الانقلابات العسكرية في كثير من الأحيان - التي تعرضت لها دول هذا العالم المتخلف . وهي زعامات يبدو عليها الطابع الكازمي الالهامي الذي يفتقر كثيرا الى المقومات الفكرية والايديولوجية ذات البناء النظري المتكامل .

وقد يلاحظ أيضا أن كثيرا من زعامات العالم الثالث (التي تستمد وضعيتها من منصبها الرسمي ومن قوتها كصفوة عسكرية في كثير من الأحيان) قد آثرت الحكم الشمولي المطلق ورفضت فكرة الديمقراطية الليبرالية بصورتها الحزبية . وهنا ينبغي أن نتساءل : هل تصلح هذه النوعية من الزعامات السياسية بوضعيتها هذه وبتصوراتها عن طبيعة السياسية والحكم التي يغلب عليها الاجتهاد دون الأخذ بعلمية الحكم وفنية السياسة ؟

والأمر عندى أن دول العالم المتخلف بوضعيتها الاجتماعية والسياسية وبظروفها الاقتصادية والثقافية أحوج ما تكون الى الزعامات العقلانية الرشيدة Rationalistic Leaders ذات الرؤى الفكرية والنظرية محددة المعالم ، وهي الزعامات ذات الموهبة والخبرة السياسية في آن واحد ، زعامات تنظر الى مفولتى السياسة والحكم باعتبارهما عمليتين لها اصولهما العلمية التي لا تعتمد على الهاميات الحاكم أو اجتهدات الزعيم .

وإذا كان البعض يرى أن دول العالم الثالث لا تستقيم معها الا صور الحكم الشمولى ، فإن ما يؤكد كذب هذه الدعوى هو الذى الفشل المستمر والتردى غير المحدود في أخطاء زعامات هذه الدول (التجربة الناصرية) ، كما يكشف تراجع كثير من دول هذا العالم النام عن صيغة الحكم الشمولى (مصر) يكشف تراجع كثير من دول هذا العالم النام عن صيغة الحكم الشمولى (مصر)

في السبعينات) عن صحة بعض هذه الدول وبقظتها واعترافها - عمليا - بفشل تحارب الحكم الاوتوقراطى الشمولى وعجز هذه النظم عن تحقيق أى مظهر من مظاهر التحديث السياسى أو الاجتماعى .

وهنا ينبغى أن نتساءل : اذا كان الأمر كذلك فالى أين تسير بعض زعامات العالم الثالث ؟ وما هو الخلاص من أزمتات العالم الثالث وتراكمات مشكلاتها ، فهل ناهل فى صحة عامة تشمل كل دول هذا العالم المتخلف ؟ .

القضية الثالثة

كشفت الدراسة الميدانية الخاصة بالتعرف على اتجاهات بعض أفراد الصفوة المتعلمة ازاء قضية الزعامة السياسية بوجه عام ، والزعامة السياسية المصرية بوجه خاص عن عدد من الحقائق ، يقف على قممتها المستوى المتذبذب للوعى السياسى الخاص بهذه الصفوة ، الأمر الذى يثير تساؤلا عن وضعية الصفوات فى المجتمع المصرى ودورها فى قيادة حركة التنمية بصورها المختلفة فى المجتمع ؟ .

والواقع أنه من العسير أن نفصل بين الوضعية الراهنة للصفوات المصرية وطبيعة البناء السياسى والاجتماعى للمجتمع المصرى . فمن المؤكد أن مصر الخمسينات والستينات بوضعيتها السياسية قد حجبت أى فرصة لتألق المواهب أو بزوغ الصفوات المتميزة ، حيث كانت الصفوة الوحيدة المثالفة أبداً هى الصفوة العسكرية الحاكمة ، فكان من المنطقى أن تنسحب الصفوات السياسية والفكرية والسياسية ، الا أننا نوكد أن للصفوات أدواراً ما ينبغى أن تتناقل عنها ، لا سيما الصفوتين المثقفة والمتعلمة Intellectual and Educational Elites ، وهى الأدوار التى تتحدد بصفة أساسية فى قيادة حركة التنمية فى مصر ، وهذا هو التحدى الكبير الذى تواجهه مصر فى الآونة الراهنة ، فهل ناهل فى دور متجدد لصفواتنا الفكرية والثقافية والمتعلمة دور يخلع عن كاهله ارث الماضى ، ومخاوف عهد مضى ، دور واع يقظ ، على ثقة فى غد واعد مأمول .